

Distr.: General  
15 April 2013  
Arabic  
Original: French

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣  
جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣  
الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

### رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم طيه التقرير الوطني لفرنسا بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أعد لتقدمه إلى الاستعراض الوزاري السنوي المقرر إجراؤه خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) جيرار أرو

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفرنسا لدى  
الأمم المتحدة

العرض الوطني الطوعي لفرنسا خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي  
والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

تقرير مقدم بمناسبة العرض الوطني الطوعي لفرنسا خلال الجزء الرفيع المستوى المقرر  
عقده في الفترة من ١ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣.

## المحتويات

### الصفحة

٥	..... موجز
٦	..... مقدمة
٦	..... أولا - استراتيجية فرنسا في مجال التنمية والتضامن الدوليين
٦	..... ألف - الرهانات الاستراتيجية لسياسة فرنسا الإنمائية في عالم متغير
٧	..... ١ - الرهانات الرئيسية، أربعة محاور استراتيجية
٧	..... ١-١ المساهمة في تحقيق النمو المستدام والشامل
٨	..... ٢-١ مكافحة الفقر والتقليل من أوجه اللامساواة
٨	..... ٣-١ المحافظة على المنافع العامة العالمية
١٠	..... ٤-١ تعزيز الاستقرار وسيادة القانون باعتبارهما من عوامل التنمية
١١	..... ٢ - القضايا الجديدة: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر ريو+٢٠
١١	..... ١-٢ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
١٢	..... ٢-٢ أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة
١٢	..... ٣ - تنفيذ الشراكات المتميزة
١٣	..... ١-٣ أفريقيا

١٣	.....	٢-٣	منطقة البحر الأبيض المتوسط
١٣	.....	٣-٣	البلدان الصاعدة
١٣	.....	٤-٣	البلدان المارة بأزمات أو بفترات ما بعد الأزمة
١٤		٤ -	دور الجهات من غير الدول
١٤	.....	باء -	الإمكانات المتاحة في إطار سياسة فرنسا للتعاون الإنمائي
١٥	.....	١ -	تمويل التنمية
١٥		١-١	المساعدة الإنمائية الرسمية
١٦		٢-١	تمويل التنمية على الصعيد العالمي
١٨	.....	٢ -	تعبئة الآليات المتعددة الأطراف
١٩	.....	٣ -	تحسين فعالية المعونة وشفافيتها
			ثانيا - مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانات الثقافة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز
٢٠	.....		أهداف التنمية المستدامة
٢٠	.....		ألف - مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار
٢٠	.....	١ -	المحاور الاستراتيجية
٢١	.....	٢ -	وسائل التدخل
٢١	.....	٢-١	إنشاء منظمات بحثية مكرسة للتنمية
٢١	.....	٢-٢	خبرات تقنية عالية المستوى منشورة في الميدان
٢٢	.....	٢-٣	تقديم دعم مستهدف لمؤسسات التعليم العالي
٢٢	.....	٢-٤ -	نحو زيادة الاستفادة من أبحاث التنمية
٢٤	.....	٣ -	أمثلة لتجارب ناجحة ذات صلة برهانات الأهداف الإنمائية للألفية
٢٤	.....		الهدف ١: خفض معدل الفقر المدقع والجوع
٢٤	.....		الهدف ٤: خفض معدل وفيات الأطفال

	الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات/الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة
٢٤	البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى .....
٢٥	الهدف ٧: حفظ البيئة .....
٢٥	٤ - تعزيز أهداف التنمية المستدامة .....
٢٦	باء - مساهمة الإمكانيات الثقافية .....
٢٦	١ - للثقافة دور أفقي في التنمية .....
٢٨	٢ - السياسة الثقافية لفرنسا في مجال التنمية .....
	٢-١ المساعدة على نشر الأعمال الثقافية عن طريق هياكل القطاعات الثقافية وتهيئة
٢٨	بيئة مهنية .....
٢٨	٢-٢ دعم الصناعات الثقافية والاعتراف بالمنتجات في السوق الدولية .....
٢٩	٢-٣ دعم تنمية القدرات المؤسسية والإدارية لبلدان الجنوب في المجال الثقافي .....
٣٠	الاستنتاج .....
٣١	مرفقات إحصائية .....
٣٥	التوزيع الجغرافي للمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ .....

تتمحور استراتيجية فرنسا في مجال التعاون الإنمائي حول أربعة أهداف رئيسية هي: (١) العمل على تحقيق النمو المستدام والمنصف؛ (٢) مكافحة الفقر واللامساواة؛ (٣) المحافظة على المنافع العامة العالمية؛ (٤) كفالة الاستقرار العالمي وسيادة القانون. ويشكل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إحدى أولويات سياسة التعاون لفرنسا. وتكرس فرنسا نسبة ٨٠ في المائة من المساعدات الثنائية التي تقدمها للقطاعات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وكذلك فإن مشاركة فرنسا في هذا المجال جزء من مساهمتها في تحقيق التقدم في جهود متابعة الأهداف الإنمائية للألفية (خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، منتدى بوسان، متابعة مؤتمر ريو+٢٠، أهداف التنمية المستدامة). وقد عززت فرنسا تأثيرها على النظام المتعدد الأطراف عن طريق اعتماد استراتيجيتين محددتين في عام ٢٠١٠ تتعلقان بالسياسة الإنمائية الأوروبية والبنك الدولي، ومواصلة القيام بدور رئيسي في إطار الهيئات الدولية، لا سيما أثناء رئاستها المزوجة لمجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان العشرين. وهي تعتبر أن الأمم المتحدة مركز الحوكمة العالمية.

وفي سياق الندرة النسبية للوارد العامة، تشجع فرنسا نمو التمويلات الابتكارية للتنمية، باعتبارها تكملة للمعونة التقليدية. وقد فرضت ضريبة وطنية على المعاملات المالية في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، تخصص نسبة ١٠ في المائة من إيراداتها للصحة والتصدي لتغير المناخ. وتشكل محاكاة هذه الآلية على نطاق أوسع، ولا سيما على الصعيد الأوروبي، أولوية من أولويات فرنسا. وتشكل سياسة فرنسا في مجال الأبحاث الإنمائية أحد المحاور الرئيسية لاستثماراتها في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتبر الإجراءات التي تتخذها فرنسا لدعم الأبحاث الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من مساعداتها الإنمائية الرسمية.

وفرنسا على قناعة بأن الثقافة تؤدي دوراً أفقياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشكل محركاً للتنمية. وهي تساند المشاريع الهادفة إلى تشجيع نشوء قطاع ثقافي نشط، عن طريق تنفيذ أنشطة تيسر إقامة أو تعزيز سياسات أو صناعات ثقافية في البلدان الشريكة.

وستعطي فرنسا استراتيجيتها المستقبلية في مجال التعاون الإنمائي باستنتاجات المؤتمر المعني بالتعاون والتضامن الدوليين المعقود في الفترة ما بين أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وأوائل آذار/مارس ٢٠١٣، والذي شاركت في إطاره جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية في حوار بناء.

## مقدمة

تستند استراتيجية فرنسا في مجال التعاون الإنمائي إلى الإقرار بوجود مسارات إنمائية مختلفة. وقد حدثت إلى جانب ذلك تغيرات عميقة في بيئة المساعدة الإنمائية منذ بداية القرن الجديد، مما أوجب تحديد أهداف جديدة والاستجابة لقيود جديدة، وظهور جهات فاعلة جديدة.

وتطمح فرنسا إلى التصدي لتحديات السيطرة على العولمة والحفاظ على التوازنات الكبرى على الكوكب الأرضي على المدى الطويل. وتمحور سياستها في مجال التعاون الإنمائي حول أربعة أهداف رئيسية هي: (١) العمل على تحقيق النمو المستدام والمنصف؛ (٢) مكافحة الفقر واللامساواة؛ (٣) المحافظة على المنافع العامة العالمية؛ (٤) كفالة الاستقرار العالمي وسيادة القانون. وسعياً لإنجاز الأهداف التي حددتها فرنسا لنفسها، جهزت نفسها بأدوات تقليدية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبأدوات مالية طويلة الأمد، تشمل التمويلات الابتكارية. وكذلك طورت شراكات متميزة من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن لإجراءاتها، بواسطة تكييف تعاونها للسياق المحلي والأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة.

وأخيراً فقد عززت تأثيرها على النظام المتعدد الأطراف عن طريق اعتماد استراتيجيتين محددتين في عام ٢٠١٠ تتعلقان بالسياسة الإنمائية الأوروبية والبنك الدولي، مع مواصلة القيام بدور رئيسي في إطار الهيئات الدولية، لا سيما أثناء رئاستها المزدوجة لمجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان العشرين. وإن فرنسا، العضو المؤسس والمساهم الرئيسي في الأمم المتحدة تشارك مشاركة ملموسة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وهي تدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه هيئة مركزية من هيئات الأمم المتحدة، تتولى توحيد جهود التعاون المتعدد الأطراف وتنسيقها وترشيدها. وعلى نحو ما أعلنه رئيس الجمهورية خلال الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ "تود فرنسا أن تكون الأمم المتحدة مركز الحوكمة الدولية".

## أولاً - استراتيجية فرنسا في مجال التنمية والتضامن الدوليين

### ألف - الرهانات الاستراتيجية لسياسة فرنسا الإنمائية في عالم متغير

تتواءم التوجهات الرئيسية للتعاون الثنائي لفرنسا مع سياستها تجاه المانحين الثنائيين ومع مساهماتها في الهيئات المتعددة الأطراف والأوروبية (ميزانية الاتحاد الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية). وتستجيب التدخلات الثنائية لفرنسا لأوليات مواضيعية وجغرافية في نفس الوقت.

## ١ - الرهانات الرئيسية، أربعة محاور استراتيجية

يشكل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إحدى أولويات فرنسا في سياستها التعاونية. وتكرس فرنسا نسبة ٨٠ في المائة من المساعدات الثنائية التي تقدمها للقطاعات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وكذلك فإن مشاركة فرنسا في هذا المجال جزء من مساهمتها في تحقيق التقدم في جهود متابعة الأهداف الإنمائية للألفية (خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، منتدى بوسان، متابعة مؤتمر ريو+٢٠، أهداف التنمية المستدامة).

### ١-١ المساهمة في تحقيق النمو المستدام والشامل

النمو والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً وهما أساس التقدم الاجتماعي، على نحو ما شهدناه في آسيا وأفريقيا خلال العقد الأخير. غير أن القطاع الخاص، الذي هو محرك هذا النمو، لا يستطيع أداء دوره إلا بدعم من الدولة يكفل له الاستقرار (الكفالة القانونية للاستثمارات، الثقة في الشبكة المصرفية، وضع سياسات العمالة، إقامة نظام ضريبي هيكلي، تنمية البنية التحتية)، واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي الاختلالات الاجتماعية والبيئية التي يمكن أن يسفر عنها النمو. وتركز فرنسا جهودها في هذا المجال أساساً على تطوير البنية التحتية وتحديثها، ودعم القطاع الخاص، وتقديم المساعدة للتجارة.

وتقدم فرنسا دعمها لتطوير البنية التحتية في البلدان النامية عن طريق تدخلات الوكالة الفرنسية للتنمية، في هيئة منح أو قروض لدعم التنمية المتوازنة للأقاليم وتجهيز المدن (النقل، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

وتسهم الوكالة الفرنسية للتنمية في دعم القطاع الخاص عن طريق تزويد البلدان المعنية بالأدوات الضرورية لتحسين بيئة الأعمال التجارية (وضع إطار مؤسسي وتنظيمي، وضع سياسات العمالة، المحافظة على رأس المال الثابت)، وعن طريق الدعم المباشر لنمو المؤسسات التجارية (الدعم المالي والمساعدة التقنية).

وتشارك فرنسا في مبادرة "المعونة التجارية" (التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ)، من خلال مساهمتها في الصندوق الأوروبي للتنمية، وما تقدمه من مساعدات ثنائية، ومن خلال اتفاقات الشراكة الاقتصادية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

## ٢-١ مكافحة الفقر والتقليل من أوجه اللامساواة

يظل هذا الهدف، الذي هو جزء من الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في صلب الاهتمامات الدولية. ولإن تم تخفيض نسبة السكان العائشين تحت عتبة الفقر إلى النصف منذ عام ١٩٨٠، فإن الثروات العالمية موزعة توزيعاً غير متكافئ، ولا تزال الاحتياجات الأساسية غير مؤمنة لجزء كبير من سكان العالم (سوء التغذية، صعوبة الحصول على ماء الشرب والتعليم).

ويتمي ستة عشر من ضمن البلدان السبعة عشر التي توليها فرنسا الأولوية في توزيع معونتها الأيسر شروطاً إلى فئة أقل البلدان نمواً. وفضلاً عن ذلك تشمل استراتيجية فرنسا في إطار البنك الدولي تقديم الدعم للبلدان الأدنى دخلاً، باعتبار ذلك أمراً ذا أهمية قصوى.

## ٣-١ المحافظة على المنافع العامة العالمية

تدافع فرنسا عن الفكرة التي مفادها أن المحافظة على المنافع العامة العالمية، أي الموارد أو الممتلكات أو الخدمات التي ينتفع بها الجميع والتي يمكن أن يستلزم استغلالها أو المحافظة عليها اتخاذ إجراءات دولية متضافرة، تعتمد على أسلوب التنمية المتبع.

وقد أصبح قطاع البيئة والموارد الطبيعية منذ عام ٢٠٠٩ أول قطاع لتدخلات الوكالة الفرنسية للتنمية من حيث الحجم (٥٥ في المائة من تمويلات الوكالة في عام ٢٠١٠). وتتولى الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي أنشئت بمبادرة من فرنسا أثناء الأزمة الغذائية العالمية لعام ٢٠٠٨، تأطير الجهود الدولية في ثلاثة محاور رئيسية هي: محور السياسات (وضع استراتيجيات متسقة)، والمحور العلمي (الخبرات والأبحاث)، والمحور المالي (استمرار الاستثمارات في الزراعة). وقد كرست فرنسا ١,٥ بليون يورو للمعونة الغذائية خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. وفرنسا أثناء رئاستها لمجموعة البلدان العشرين في عام ٢٠١١ لوضع خطة عمل بشأن تقلب أسعار الأغذية والزراعة، عن طريق إنشاء نظام معلومات الأسواق الزراعية.

ويعد قطاع الصحة من ضمن القطاعات الأولى التي ركزت عليها المعونة الإنمائية الفرنسية، فمنذ عام ٢٠٠٧ كرست لهذا القطاع بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل عام، لا سيما لمبادرة موسكوكا التي تقرر من خلالها بذل مجهود مالي إضافي في مجال صحة الأمهات والأطفال. وفرنسا نشطة في الهيئات المتعددة الأطراف، وتحتل المرتبة الثانية بين البلدان المساهمة في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرتبة الأولى في المساهمة في المرفق الدولي لشراء الأدوية (وهو مرفق دولي لشراء الأدوية أنشئ بمبادرة من

فرنسا والبرازيل)، والمرتبة الرابعة في المساهمة في التحالف العالمي للقاحات والتحصين (وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تعنى بمسائل التخصين). وقد عملت فرنسا أثناء رئاستها لمجموعة البلدان العشرين على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لأفقر الفقراء، وتؤيد إنشاء ضمان اجتماعي عالمي في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٦٧/٨١.

وتشكل إدارة الماء والإصحاح إشكالية ذات أهمية قصوى على الصعيد العالمي (حيث لا يحصل ٨٠٠ مليون شخص على مياه صالحة للشرب، ولا تتوافر لدى ٢,٦ بليون شخص دورات مياه لائقة). ومنذ انعقاد مؤتمر قمة البلدان الثمانية في إفيان في عام ٢٠٠٣، كررت فرنسا تأكيد التزامها بتحسين فرص الحصول على الماء، وهي ثالث جهة مانحة ثنائية في هذا المجال (تدخلات الوكالة الفرنسية للتنمية). وتبذل جهودا كذلك على الصعيد المتعدد الأطراف بدعم مشاريع مصرف التنمية الأفريقي، وعلى الصعيد اللامركزي عن طريق الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية.

وفرنسا في طليعة مقدمي المساعدة الإنمائية في مجال التعليم. ولديها استراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠ في مجال التعليم والتدريب والإدماج، وتقدم الدعم لمبادرة "تعميم التعليم". وتسهم في تحقيق الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (حيث خصصت الوكالة الفرنسية للتنمية لهذا الغرض ٥٩١,٨ مليون يورو بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وتعتمزم تخصيص ٤٣٢ مليون يورو في عام ٢٠١٣)، وعن طريق جهات شريكة متعددة الأطراف (تخصيص ١٨,٥ مليون يورو لليونسكو و ٤,٢٩ مليون يورو لليونسيف في عام ٢٠١٢) وإقليمية (تخصيص ٣٨٣,٤ مليون يورو خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ عن طريق المفوضية الأوروبية). وفي عام ٢٠١١، خصصت فرنسا لقطاع التعليم ١,٥ بليون من إجمالي مساعداتها الإنمائية الرسمية البالغ ١٠ بليون يورو (على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف)، منها ١٠٢ مليون يورو للتعليم الأساسي.

أما التصدي لأثر الدفينة والتكيف لتغير المناخ فهما في صميم المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ. وفرنسا حضور ملموس بصورة خاصة في مجال حماية الغابات، وقد أسهمت بما يبلغ ٥٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في صندوق التكنولوجيا النظيفة الذي يديره البنك الدولي، و ٢١٥ مليون دولار في مرفق البيئة العالمي للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وقد اقترحت فرنسا استضافة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥.

وقد اعتمدت فرنسا في عام ٢٠١١ استراتيجية وطنية جديدة للتنوع البيولوجي تدعو إلى زيادة إدماج التنوع البيولوجي في سياسات المساعدة الإنمائية. ووقعت أيضا في

عام ٢٠١١ بروتوكول ناغويا الذي اعتمد قبل ذلك بعام واحد، واقترحت في عام ٢٠٠٥ فكرة إنشاء منصة علمية وسياسية مشتركة بين الحكومات المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وهي فكرة تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، ووضعت موضع التنفيذ في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

#### ٤-١ تعزيز الاستقرار وسيادة القانون باعتبارهما من عوامل التنمية

من الضرورات الأساسية قيام دولة شرعية وفعالة من أجل كفالة الأمن الجسدي للأشخاص وأمن ممتلكاتهم، وضمان الاستقرار السياسي والقانوني، وهي شروط لا بد منها للتنمية. وقد أعادت أحداث الربيع العربي والتطورات الحاصلة في أفريقيا العدالة إلى مكان الصدارة في قائمة الاهتمامات الدولية.

ولقد أسهمت فرنسا في جعل الحوكمة دعامة رئيسية من دعائم التنمية ضمن شراكة دوفيل التابعة لمجموعة البلدان الثمانية، وتسعى على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي لتعزيز الحكم الرشيد، عن طريق دعم قطاعي العدل والشرطة، ومساندة سياسات حيازة الأراضي والتنمية الحضرية. وقد أيدت أيضا الاتفاق الجديد من أجل حوار دولي بشأن توطيد السلام وتعزيز سيادة القانون، خلال المنتدى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان، لصالح الدول الأشد هشاشة. وهي تساهم بنشاط في مكافحة الفساد (الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية، والمشاركة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتقديم الدعم لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ولمبادرة استرداد الأصول المسروقة ( *Stolen Asset Recovery*, STAR)، والترويج للمحكمة الجنائية الدولية، وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز سيادة القانون).

وتدعم فرنسا السلطات المحلية عن طريق اتخاذ إجراءات تعاونية هامة في الميدان، وتساند سياسات حيازة الأراضي التي تضعها الدول النامية. وفي مواجهة النمو الحضري الكبير في هذه البلدان، دعمت فرنسا أيضا اعتماد موئل الأمم المتحدة لمبادئ توجيهية دولية بشأن اللامركزية وإتاحة الخدمات الأساسية للجميع، واضطلعت بدور طليعي في هذا المجال في عام ٢٠١٠ (إنشاء الشراكة الفرنسية للمدن والأقاليم، تنفيذ برامج تجريبية تحت قيادة موئل الأمم المتحدة في خمسة بلدان).

## ٢ - القضايا الجديدة: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر ريو+٢٠

تشكل التنمية المستدامة أولوية شاملة لفرنسا، إذ وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ استراتيجية تتعلق بـ"العمل الخارجي لفرنسا في التصدي لتغير المناخ"، وهي بصدد تنفيذ "استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة". بما يحقق الاتساق مع "الاستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة" المعتمدة في عام ٢٠١٠.

### ١-٢ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تشارك فرنسا مشاركة نشطة في المناقشات الدولية بشأن الخطة التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

تؤكد فرنسا ضرورة الإبقاء على الإعلان بشأن الألفية بوصفه ركنا سياسيا، والعمل انطلاقا مما أثارته الأهداف الإنمائية للألفية من إشكاليات وما حققته من إنجازات، مع طرح رؤية جديدة مشتركة للتنمية في نفس الوقت، نظرا للتطورات التي طرأت في السياق الدولي منذ عام ٢٠٠٠، والفرص العالمية السانحة من الآن إلى عام ٢٠٣٠. وفي عالم يتميز بنمو سكاني كبير وموارد محدودة، ينبغي أن يهدف الإطار الإنمائي المقبل إلى كفالة تمكين الكل من تحقيق أقصى إمكاناتهم الشخصية، وبناء مجتمع يتسم بالشمولية وبظروف معيشية لائقة ومستدامة، مع جعل العولمة في نفس الوقت قوة إيجابية لمجتمعاتنا وكوكبنا.

ويدعو إعلان ريو+٢٠ إلى تحديد أهداف عالمية للمستقبل، تحقق التكامل والتوازن بين المكونات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

تتمثل الإشكالية الرئيسية لصياغة خطة ما بعد عام ٢٠١٥ في تحديد أهداف تلائم تطور السياق الدولي والتحديات الكبرى التي يتعين التغلب عليها قبل حلول عام ٢٠٣٠ من أجل القضاء على الفقر المدقع وكفالة تنمية مستدامة للجميع. وتؤمن أغلبية متزايدة من الجهات الفاعلة بضرورة أن تشكل هذه الخطة الجديدة تحولا عن النهج المتبع في الأهداف الإنمائية للألفية. وتعمل فرنسا جاهدة للانتقال من خطة للبلدان النامية تركز على الخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى أهداف عالمية تتمحور حول مقومات التحول باتجاه تنمية مستدامة تستند إلى مؤشرات مكملة للنتائج المحلي الإجمالي، عن طريق تعبئة شراكة عالمية بكل معنى الكلمة.

وتؤيد فرنسا اتباع نهج قائم على الحقوق. والحق في التنمية، الذي كرسته الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦، يستتبع ويستلزم إعمال حقوق الإنسان والحريات بالكامل. وتدعو فرنسا المجتمع الدولي إلى الاستفادة من الإنجازات المحققة، وتسعى لوضع أسس عالمية تكفل

الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان من قبيل الاستفادة على قدم المساواة من المنافع العامة العالمية ومن الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

## ٢-٢ أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة

يستأثر البعد البيئي (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية) باستثمارات كبيرة لكونه يرتبط بالضرورة بمكافحة الفقر. فأفقر الفقراء هم أول من يتضرر من تدهور المنافع العامة العالمية أو من عدم الحصول على هذه المنافع (الماء النقي، الطاقة)، بيد أنه لا يمكن تشجيعهم على المحافظة على هذه المنافع إلا إذا وُفرت لهم ظروف معيشية أقل هشاشة. وقد سمح مؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بإعادة تأكيد الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة، حيث سمح بإبراز مفهوم الاقتصاد الأخضر كأداة لمكافحة الفقر، ودعا إلى إدارة دولية أرشد للتنمية المستدامة والبيئة.

وكذلك طرحت فكرة وضع أهداف للتنمية المستدامة وفقا لنموذج الأهداف الإنمائية للألفية. وفرنسا منهمكة إلى حد كبير في تحديد أهداف التنمية المستدامة، وتشارك على مستوى وزاري في الفريق المعني بوضعها. وفي إطار إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ترعى فرنسا أيضا، بالتعاون مع كوستاريكا، المشاورة المتعلقة بالاستدامة البيئية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستعدي نتائج هذه المشاورة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ المقرر تقديمه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

## ٣ - تنفيذ الشراكات المتميزة

ينبغي أن يسمح الإطار الإنمائي المقبل لما بعد عام ٢٠١٥ بتحديد الشراكات وأن يكون مناسباً لجميع الجهات الفاعلة في ميدان التنمية، وليس فقط للجهات المانحة التقليدية: البلدان الصاعدة، فضلا عن السلطات المحلية، والمؤسسات أو الجهات الفاعلة من القطاع الخاص. وتدعو الحاجة إلى تأطير أدوار الجهات الأخيرة بوضع مبادئ توجيهية من أجل تعزيز اتساق ممارساتها في ميدان التنمية، وإبراز مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، وكفالة تعاونها مع الجهات الأخرى.

وقد وضعت فرنسا استراتيجية للتعاون تستند إلى شراكات متميزة وإلى تكريس إمكاناتها الأيسر شروطا (المنح) للبلدان الفقيرة السبعة عشر ذات الأولوية، ومنها ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا. وتعهدت بتخصيص ٠,١٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وقد بلغت هذه النسبة ٠,١٤ في المائة في عام ٢٠١٠. ويتم تحديد التوزيع

القطاعي بالتشاور مع البلدان الشريكة وفقا لاحتياجاتها وللأولويات المحلية، وفقا لنهج ينطلق من القاعدة ويعزز السيطرة المحلية.

### ١-٣ أفريقيا

تستأثر القارة الأفريقية بنسبة ٤٥ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها فرنسا، التي تعهدت بتكريس ٦٠ في المائة من مجهودها المالي على الأقل لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي فترة الثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٣ ستتلقى البلدان الأربعة عشر ذات الأولوية في هذه المنطقة ٥٠ في المائة من التبرعات الثنائية التي تقدمها فرنسا.

### ٢-٣ منطقة البحر الأبيض المتوسط

تتمحور السياسة التعاونية لفرنسا في هذه المنطقة أساسا حول تعبئة الوساطة المالية وتبادل المعارف بتعاون وثيق على المستوى الأوروبي. وقد استأثرت بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة ١٠ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية وحصلت على ٧٤ في المائة من التبرعات من غير تخفيض الديون في عام ٢٠١٠.

### ٣-٣ البلدان الصاعدة

تهدف سياسة فرنسا التعاونية إلى تيسير إيجاد حلول مبتكرة بفضل تعبئة الخبرات التقنية والمالية لمساعدة هذه البلدان على التوصل إلى نموذج إنمائي مستدام يتسم بالشمولية. وفرنسا خامس جهة مساهمة في هذه المنطقة ضمن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٠ في المائة من المجهود المالي الثنائي خلال فترة الثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٣). وقد بدأت فرنسا حوارا مع كبرى الدول الصاعدة لكي تضع سياسات للمساعدة الإنمائية لصالح أفقر البلدان أو البلدان المارة بأزمات، لا سيما في إطار الهيئات المتعددة الأطراف (التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التعاون الثلاثي). وقد تضاعفت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لهذه البلدان ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، فبلغت ٣٤٥ مليون يورو في عام ٢٠١٠.

### ٤-٣ البلدان المارة بأزمات أو بفترات ما بعد الأزمة

تركز فرنسا جهودها بهذا الصدد في منطقة الساحل والصحراء، والشرق الأوسط، وأفغانستان. وخلال فترة الثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٣ كرست فرنسا ١٠ في المائة من تبرعاتها الثنائية في إطار التعاون الإنمائي للتدخلات في البلدان المارة بأزمات أو بفترات ما بعد الأزمة. ويعتمد نجاح تدخلات فرنسا في هذه البلدان على قدرة الجهات الحكومية والخاصة

فيها على الاضطلاع بأعمال منسقة تجمع بين عناصر عسكرية ومدنية من أجل تحقيق أهداف مشتركة. وتساعد فرنسا الاتحاد الأوروبي، وهو من الجهات الفاعلة الهامة في تمويل منع الصراعات وتوطيد السلام، على تعزيز قدراته التحليلية والتشغيلية في هذا المضمار.

#### ٤ - دور الجهات من غير الدول

تعتبر فرنسا الجهات من غير الدول (المنظمات غير الحكومية، رابطات المهاجرين، السلطات المحلية، المؤسسات، الشركات التجارية، النقابات، المجمعات الفكرية وما إليها) ضمن الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية، إذ تنفذ وتمول برامج ميدانية وتقوم بإجراءات توعية.

وقد تعهدت فرنسا بمضاعفة معونتها المقدمة عن طريق منظمات التضامن الدولية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧. ويشارك المجتمع المدني بانتظام في رسم السياسات العامة وفي توجيه ومتابعة وتقييم الإجراءات التي تدعمها الدولة الشريكة والتي تتلقى مساندة على الصعيدين الأوروبي والدولي. إن جهاز فرنسا للتعاون يشجع ويدعم أسلوب التعاون بقيادة محلية الذي طوره السلطات المحلية في قطاعات متباينة جدا (إنشاء رابطات المنفعة العامة، وضع قوانين تسمح للسلطات المحلية باقتطاع ما لا يزيد على ١ في المائة من ميزانيات مصالح المياه والإصحاح وتوزيع الغاز والكهرباء، من أجل تنفيذ إجراءات التعاون مع السلطات المحلية الأجنبية، إنشاء الوكالة الفرنسية للتنمية صندوقا للخبرات والتعاون التقني لتعزيز هذا النوع من التعاون).

وتضم فرنسا، التي تشارك بنشاط في رابطة المدن والحكومات المحلية المتحدة (Cités et Gouvernements Locaux unis, GLUC)، حوالي خمسين سلطة محلية إقليمية ورابطة مجتمعة في إطار الشبكة الثقافية للقرن ٢١ (Réseauculture 21)، تدعو السلطات المحلية والمهنيين وجميع المواطنين إلى الإدلاء بشهادات عن تجاربهم ومناقشة الإشكاليات.

#### باء - الإمكانيات المتاحة في إطار سياسة فرنسا للتعاون الإنمائي

تستلزم الاستجابة لإشكاليات التعاون الدولي تعبئة مبالغ لا يُستهان بها تتجاوز إمكانيات المساعدات الإنمائية الرسمية التقليدية. ومن الضروري مواصلة جهود تعبئة المساعدات الإنمائية الرسمية وإيجاد نهج موسع لتمويل التنمية في نفس الوقت.

## ١ - تمويل التنمية

نظرا للتحديات التي يتعين التغلب عليها، من الضروري الاستعانة بمجموعة واسعة النطاق من أساليب التمويل، على النحو الذي تم تحديده في توافق آراء موننتيري على الأخص. وقد حقق توافق آراء موننتيري توازنا بين مسؤوليات أغنى الدول (تكريس ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، وتخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ذلك المبلغ لأقل البلدان نمواً)، وبين مسؤوليات أفقر البلدان (تعبئة الموارد المحلية، وكفالة الإدارة الصارمة للنفقات العامة، واعتماد سياسات رشيدة للاقتصاد الكلي).

وتشدد فرنسا على أهمية تحسين تعبئة الموارد المحلية عن طريق إدخال إصلاحات ضريبية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة التهرب من الضرائب، وإلغاء الملاذات الضريبية (التي تستقبل عشرة أضعاف مبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية)، وتعبئة حوالات المهاجرين والشركاء الماليين والتمويلات المبتكرة، نظرا لكون هذه الأساليب التمويلية تنطوي على إمكانات تفوق بكثير مبلغ الستة بلايين المرصود للمساعدات الإنمائية الرسمية خلال السنوات الست الأخيرة. وتشكل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه الموارد إحدى الرهانات الأساسية.

## ١-١ المساعدة الإنمائية الرسمية

تعهدت فرنسا، خلال مؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في غلن إيغلز، وبالانضمام إلى توافق الآراء الأوروبي من أجل التنمية لعام ٢٠٠٥، بتخصيص ٠,٥١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وكادت تبلغ هذا الرقم في عام ٢٠١٠، إلا أن النسبة انخفضت إلى ٠,٤٦ في المائة في عام ٢٠١١ (خروج جزيرة مايوت من نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية). وضاعفت فرنسا المبلغ الكلي الذي تخصصه للمساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩. وبلغ مقدار هذه المساعدة ٩ ٣٤٨ مليون يورو في عام ٢٠١١. وتواصل جهودها لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، على نحو ما حددته الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١١ مثلت المساعدات الثنائية ٦٥ في المائة من مجموع المساعدة الرسمية (٦,١ بلايين يورو)، وبلغت نسبة المساعدات المقدمة للمجتمعات المحلية ١٩ في المائة، والمساعدات المتعددة الأطراف خارج نطاق الاتحاد الأوروبي ١٦ في المائة.

ويستعين جهاز فرنسا للتعاون بمجموعة متنوعة من الأدوات لخدمة التنمية، مكيفة حسب السياق المحلي: المساعدة التقنية، الخبرات والتدريب، صكوك الضمان، إلغاء الديون، التمويلات المباشرة في هيئة تبرعات أو قروض أو شراء أسهم. ويسمح تصميم الوكالة الفرنسية للتنمية بتكييف شروط الإقراض حسب مواصفات المشروع وقدرات الجهة المستفيدة، بحيث تتراوح المعونة بين المنح في حالة أقل البلدان نموا والقروض الميسرة الشروط للبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الصاعدة. أما القروض، التي كانت تمثل ٢٢ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠، فتستخدم أساسا في قطاعات البنى التحتية، والتنمية الحضرية، والبيئة، ودعم القطاع الإنتاجي (تعيش غالبية الفقراء في البلدان الصاعدة، وثلثاهم في آسيا). وتحقق القروض أثرا مضاعفا عن طريق زيادة حجم التمويلات المخصصة للتنمية، وتعزيز الأثر الإنمائي للنفقات العامة للبلد المانح وفعاليتها.

#### ٢-١ تمويل التنمية على الصعيد العالمي

في سياق الندرة النسبية للموارد العامة، من الصعب تبرير استمرار اعتماد تمويل التنمية حصرا على ميزانية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا سيما بلدان أوروبا، التي تمثل الآن ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما تمثل ٦٠ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم (بموجب الاتحاد الأوروبي ٥٦ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، أي حوالي ٥٠ بليون يورو سنويا).

وفي إطار التصدي الجماعي للإشكاليات العالمية، لا مهرب من وضع سياسات موحدة لجميع البلدان تتطلب تمويلات كبيرة ومستدامة (الحاجة إلى ما يقدر بمبلغ ١٥٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى ١٠٠ بليون دولار لمعالجة مشكلة تغير المناخ وحدها).

وقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في مونتيري في عام ٢٠٠٢ للمرة الأولى إلى إقامة شراكة جديدة بين بلدان الشمال والجنوب من أجل البحث معا عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية. وتشجع فرنسا نمو التمويلات الابتكارية للتنمية، باعتبارها تكملة للمعونة التقليدية، في هيئة تدفقات مالية أكثر ثباتا وأقل اعتمادا على عوارض الميزانيات المحتملة في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المانحة الجديدة، تدار من قبل هيئات متعددة الأطراف أو في شراكة مع جهات خاصة. وتتألف "مجموعة خيارات" التمويلات المبتكرة التي تروج لها فرنسا بصفة خاصة من ستة أنواع من الآليات التشغيلية، وهي: (١) الضرائب المفروضة على الأنشطة ذات النطاق العالمي (الضرائب على تذاكر السفر بالطائرات، الضرائب على المعاملات المالية)؛ (٢) آليات الضمان (مرفق التمويل الدولي

للتحصين، وضمانات الشراء المستقبلي)؛ (٣) آليات السوق (إيرادات بيع أقساط انبعاثات الكربون بالمزاد)؛ (٤) آليات إدارة الديون (عقود تخفيف عبء الديون والتنمية، تحويل الدين إلى نفقات صحية، مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة)؛ (٥) مساهمات المواطنين من الأفراد أو المؤسسات التجارية (آلية مضاهاة التمويل التابعة للتحالف العالمي للقاحات والتحصين)؛ (٦) آليات اليانصيب المكرسة للتنمية.

وتتطلع فرنسا، التي تتولى الأمانة الدائمة للفريق الرائد المعني بالتمويل المبكر للتنمية الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦، بدور رئيسي في الترويج لهذه المجموعة من الخيارات، وتشجع شركاءها على السعي للتفكير في وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد اعتمدت على أساس تجربي ضريبة تذاكر السفر بالطائرات، مما سمح بجمع مبلغ بليون يورو منذ عام ٢٠٠٦ (قُدِم إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا).

وأسهمت فرنسا أيضا في مرفق التمويل الدولي للتحصين بمبلغ ١,٣ بليون يورو خلال فترة ٢٠ سنة.

كما فرضت ضريبة وطنية على المعاملات المالية اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، تُخصص نسبة ١٠ في المائة من إيراداتها للصحة والتصدي لتغير المناخ. ويظل تطبيق هذه الآليات على نطاق أوسع من ضمن الأولويات، لا سيما على المستوى الأوروبي. وستسعى فرنسا جاهدة خلال الأشهر المقبلة للبحث على تخصيص جزء من الإيرادات المستقبلية للضريبة على المعاملات المالية في أوروبا لأغراض التنمية.

وتقود فرنسا استخدام الحوالات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية لأغراض التنمية، وتقدر هذه الحوالات بمبلغ ٣٧٢ بليون يورو سنويا، أي نحو ثلاثة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعمل في إطار مجموعة البلدان العشرين بصفة خاصة على تخفيض تكلفة المعاملات من ١٠ إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٤، وتطوير شبكات مصرفية في البلدان النامية. وتشارك فرنسا في نفس الوقت في إقامة البنى التحتية المناسبة لتنمية قطاع خاص يسمح للبلدان النامية بالاعتماد على حضور العمال المهرة وما يوفرونه من قيمة مضافة في بلدانهم الأصلية.

وقد ازدادت حصة الاستثمارات الأجنبية من تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان النامية من ٥٠ إلى ٧٠ في المائة منذ تسعينات القرن العشرين. وينبغي أن تسمح سياسات التعاون بخلق تداؤب بين الجهات العامة والخاصة من أجل تيسير تعبئة الأموال الخاصة لأغراض التنمية. فتدفقات الأموال الخاصة تمثل خمسة أضعاف المساعدات الإنمائية

الرسمية. وينبغي أن تستفيد هذه التدفقات من ضمانات حكومية ومن بيئة قانونية مستقرة. وتعمل فرنسا، عن طريق دبلوماسيتها الاقتصادية، على تعزيز الشراكات بين المؤسسات التجارية الفرنسية ونظيراتها في البلدان النامية، بحيث تحترم ميثاق قيم مشتركا يتمحور حول المسؤوليات الاجتماعية للشركات.

## ٢ - تعبئة الآليات المتعددة الأطراف

تشكل المعونة المتعددة الأطراف آلية ذات أهمية حاسمة للتنمية. وفرنسا ثاني بلد مساهم في الصندوق الأوروبي للتنمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وخامس مساهم في صندوق المعونة التابع للبنك الدولي، وهي تعمل جاهدة على تركيز مساهماتها المتعددة الأطراف لتفادي الإسهام في التشتت المتزايد للمعونة المتعددة الأطراف.

وتقدم فرنسا أكثر من نصف مساعداتها المتعددة الأطراف في إطار أوروبي: تساهم فرنسا بخمس تمويلات الصندوق الأوروبي للتنمية، كما تساهم بنسبة ١٦,٥ في المائة في ميزانية الاتحاد الأوروبي. وتندرج سياسة فرنسا في ميدان المساعدة الإنمائية الرسمية ضمن خطة التغيير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، والتي تحدد التوجهات الجديدة للسياسة الإنمائية الأوروبية، عن طريق اعتماد مبدأ تركيز المعونة على ثلاثة قطاعات في كل بلد، وتحديد مجالين مواضيعيين أفقيين هما تعزيز الحكم الرشيد ودعم النمو الذي يشمل الجميع. وتسهم المعونة الفرنسية بمبلغ ٣٩٠ مليون يورو سنويا في المساعدات المقدمة لميزانيات البلدان النامية عن طريق الاتحاد الأوروبي.

ويوجه ٨٨ في المائة من المساعدات المتعددة الأطراف التي تقدمها فرنسا خارج الاتحاد الأوروبي إلى أربع جهات كما يلي: تتلقى مؤسسات بريتون وودز ٢٣ في المائة من المساعدات الفرنسية المتعددة الأطراف (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي) ويتلقى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ١٦ في المائة.

وتصرف فرنسا ٥ في المائة من مساعداتها المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، مما يجعلها في مرتبة المساهم الحادي عشر. ويرجع السبب الرئيسي لمضاعفة المساعدات المتعددة الأطراف خلال العقد الأخير إلى الزيادة الكبيرة في المساهمات الخارجة عن الميزانية المصروفة لمنظمات متعددة الأطراف، وهي مساهمات مرصودة مسبقا لمنطقة جغرافية أو لقطاع معين. ولا يزيد نصيب هذه المساعدات المتعددة الأطراف على ٣,٠ في المائة مما تقدمه فرنسا من مساعدات إنمائية رسمية، على عكس بلدان مانحة أخرى تكرر ٣٠ في المائة من مساعداتها عبر هذه القناة.

## ٣ - تحسين فعالية المعونة وشفافيتها

يشكل تقييم جودة المعونة وفعاليتها أحد الشواغل الدائمة للمانحين. وإزاء تعدد الجهات الفاعلة، كرسست منتديات روما وباريس وأكرا وبوسان المعنية بفعالية المعونة التزام المانحين والمستفيدين من المعونة بتحسين التنسيق واعتماد مبادئ مشتركة. وقد طورت فرنسا أدوات لتحسين تدفقات المعونة عن طريق نشر البيانات المتعلقة بالتوقعات بصورة منتظمة، وزيادة استخدام القدرات الوطنية في البلدان النامية، وإسراع إلغاء شروط المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً، والتقليل من تشتت المعونة، وأخيراً استخدام أطر شفافة للنتائج تركز على أولويات البلدان الشريكة (مصفوفات مؤشرات النتائج، تقييمات مشتركة تقوم بها وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الفرنسية للتنمية، وتحسين الاتصالات، وإنشاء منصات رقمية، وتنظيم أحداث هامة من قبيل المؤتمر المعني بالتعاون والتضامن الدوليين).

وبهدف تعزيز فعالية المعونة وشفافيتها، فإن الاجتماع المقبل للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتعاون الدولي والتنمية (التي تحدد التوجهات الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية وأولوياتها والتوازن بين المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف)، المقرر عقده خلال صيف عام ٢٠١٣ تحت رئاسة رئيس الوزراء بحضور جميع الوزراء المعنيين، سيُدرج ضمن الخيارات المستقبلية للميزانية استنتاجات المؤتمر المعني بالتعاون والتضامن الدوليين الذي دعا جميع الجهات الفاعلة في ميدان التنمية إلى التعاون على بلورة آفاق سياسة محددة للتنمية والتضامن الدوليين.

وقد زادت فرنسا وحسنت عملياتها للتنبؤ بالمساعدات الإنمائية الرسمية، بممارسة برمجة متعددة السنوات للميزانية (تعرف باسم "ميزانية فترة الثلاث سنوات")، تسمح بتسليط مزيد من الضوء على تطور الاعتمادات المرصودة للمساعدات الإنمائية الرسمية وتيسير التنبؤ بها على المدى المتوسط. وستعرض الحكومة على البرلمان في حريف عام ٢٠١٣ مشروع قانون لتوجيه وبرمجة سياسة فرنسا للتنمية والتضامن الدوليين. وسيتم إنشاء مجلس وطني للتنمية والتضامن الدوليين بهدف إقامة حوار مؤسسي دائم بين جميع الجهات المعنية بالتنمية.

## ثانياً - مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانات الثقافة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة

تنفذ فرنسا الأبحاث والعمل الثقافي لصالح التنمية بصورة أساسية عن طريق المساعدة التقنية، التي تمثل ٢٠ في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية الثنائية، والتي تهدف إلى دعم بناء قدرات البلدان المستفيدة على وضع وتنفيذ سياساتها العامة.

### ألف - مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار

#### ١ - المحاور الاستراتيجية

الأبحاث محرك حقيقي للتنمية. وفرنسا مقتنعة بضرورة تخصيص استثمارات محددة لتحليل أثر الأبحاث في خدمة التنمية، مما يسمح بتحقيق التوازن بصورة أفضل بين الأبحاث والتدريب ونقل التكنولوجيا أو التعاون على تطويرها.

وتشكل الأبحاث من أجل التنمية أحد المحاور الرئيسية للاستثمار الفرنسي في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية. وتقوم على نهج تقاسم المعارف في سياق العولمة. وتسهم الاستفادة من العلوم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولذلك فهي تشكل عاملاً رئيسياً في البحث عن حلول عملية تستجيب لإشكاليات الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. وتشكل جهود فرنسا الخارجية في مجال الأبحاث من أجل التنمية جزءاً لا يتجزأ من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها (حوالي ٣٥٠ مليون يورو، أي ٤ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية).

وتسعى سياسة فرنسا لخدمة الأبحاث من أجل التنمية إلى تحقيق أربعة أهداف

رئيسية هي:

- تيسير تدريب الباحثين الشبان وإدماجهم في أفرقة دولية؛
- تشجيع تكوين أفرقة مشتركة فيما بين بلدان الجنوب أو بين بلدان الشمال والجنوب، بغية تعزيز القدرات، لا سيما قدرات الابتكار، في البلدان النامية وتقليص الهوة العلمية والتكنولوجية؛
- تعزيز الخبرات الوطنية للبلدان الشريكة، من أجل إيجاد حلول تلي توقعات صانعي القرار السياسي وتدعيم دور الأوساط العلمية بوصفها جهات فاعلة في التنمية؛
- المساهمة في مساعي تحقيق الامتياز العلمي، عن طريق تنفيذ مبادرات عملية ميدانية لكفالة تنمية مؤسسات البحث والتعليم العالي في أكثر البلدان حرماناً.

## ٢ - وسائل التدخل

## ١-٢ إنشاء منظمات بحثية مكرسة للتنمية

يشكل الاستثمار في البحث والتعليم العالي لخدمة التنمية مجهدا ذا أهمية خاصة تبذله الحكومة الفرنسية. ويستند إلى جهاز التعليم العالي والمؤسسات المتخصصة، مثل معهد البحوث لأغراض التنمية، ومركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية، كما يستند إلى منظمات بحثية أخرى ذات شهرة عالمية مثل معهد باستور والوكالة الوطنية للبحوث في مجال الإيدز والتهابات الكبد الفيروسية. وهو نموذج فريد في العالم، إذ لم يختبر سوى عدد قليل من بلدان العالم توجيه أصحاب المشاريع فيها نحو مؤسسات مكرسة للأبحاث من أجل التنمية.

ولدى معهد البحوث لأغراض التنمية ٢٣ مكتبا و ٨٥٠ موظفا في البلدان النامية، وله حضور في ثلاث قارات (أفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا). ويبنى شراكات بحثية متنوعة تُرسم معالمها بالاشتراك مع شركاء الجنوب، وتعمل على تعزيز استقلالية الأفرقة المحلية في نهاية المطاف.

ولدى مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية ٢٠٠ موظف متخصص، نصفهم يعملون في أفريقيا، وهو متخصص في قضايا الزراعة والتغذية والبيئة. ويتعاون بصورة وثيقة مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية من أجل وضع نهج تعاوني دولي مشترك.

وفي مجال الأبحاث الطبية، تكمل الجهاز الفرنسي في الخارج شبكة معاهد باستور الـ ٣٢، والإنشاء التدريجي للمراكز التابعة للوكالة الوطنية للبحوث في مجال الإيدز.

وختاما يجدر التنويه إلى ٢٠ معهدا فرنسيا للأبحاث في الخارج تابعة لوزارة الخارجية والمركز الوطني للبحوث العملية، متخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وستسمح الوكالة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالأبحاث من أجل التنمية، التي أنشأتها الحكومة الفرنسية مؤخرا وعهدت بتنفيذها إلى معهد البحوث لأغراض التنمية، بتعزيز تنسيق هذه الشبكة وأساليب التمويل.

## ٢-٢ خبرات تقنية عالية المستوى منشورة في الميدان

تُشغل فرنسا، من خلال شبكتها موظفي المساعدة التقنية والعلمية ومن خلال الفروع المحلية لمنظمتها البحثية، جهازا للأبحاث لا نظير له في بلدان الجنوب، يمول أساسا من

الموارد العامة، ويستند إلى إقامة حوالي مائة من الباحثين في المهجر. وتبذل فرنسا نهج التعاون القائم على معرفة معمقة للميدان على مدى فترة طويلة، وهو نهج يناسب البحث العملي.

ويتدخل الخبراء التقنيون الدوليون لتقديم دعم مؤسسي لصانعي القرار السياسي أو للهيكل البحثية الوطنية والإقليمية، لا سيما في مجالي الطب والزراعة:

- ٣٣ خبيراً تقنياً دولياً في مجال الأبحاث الطبية (معهد باستور والمعاهد المرتبطة بشبكة باستور، والوكالة الوطنية للبحوث في مجال الإيدز والتهاجات الكبد الفيروسية، والمؤسسات الوطنية)؛

- ٣٣ خبيراً تقنياً دولياً في مجال الأبحاث الزراعية والبيئية.

وفي عام ٢٠١١ بلغت نفقات المساعدة التقنية في مجال دعم الأبحاث من أجل التنمية ٥٥٩٧ مليون يورو.

### ٣-٢ تقديم دعم مستهدف لمؤسسات التعليم العالي

تقدم فرنسا الدعم لمختلف مؤسسات التعليم العالي المتفوقة في مجالي الابتكار والبيئة. فمثلاً في أفريقيا يتلقى المعهد الدولي لهندسة المياه والبيئة، المتمركز في واغادوغو، دعماً فرنسياً قوياً منذ عام ٢٠٠٥. ويضم المعهد حالياً حوالي ١٧٠٠ طالباً مقيمين داخلها، بالإضافة إلى ٧٠٠ طالباً يتدربون عن بعد. وتستقبل المختبرات الستة للمعهد باحثين من المدرسة العليا في مجالات المياه والطاقة والهندسة المدنية والبيئة. ويسهم هذا التعليم الرائد الذي يشمل القطاعات الفرعية الرئيسية للتنمية بصورة أساسية في تكوين صانعي القرار السياسي في المستقبل.

### ٣-٤ نحو زيادة الاستفادة من أبحاث التنمية

تستند السياسة الفرنسية للأبحاث من أجل التنمية أيضاً إلى عزم لا يفتر لكفالة الاستفادة جميع الجهات المشاركة في التنمية - بما في ذلك الساسة والمجتمع المدني والقطاع الخاص - من نتائج الأبحاث والابتكارات، لكي يتسنى إرشاد السياسات العامة وإيجاد حلول ملموسة للمشاكل التي يتم تحديدها، لا سيما في مجالات الصحة والزراعة وإدارة التنمية الحضرية وحماية البيئة وغير ذلك من المجالات. وتراعي المشاريع والبرامج المنفذة في إطار السياسة الفرنسية للأبحاث من أجل التنمية ضرورة تعزيز قدرات الأفرقة العلمية من حيث الاستفادة من النتائج المحرزة من أجل تطبيقها عملياً في المجالات الإنمائية المستهدفة.

ولكفالة زيادة الاستفادة من نتائج الأبحاث الحكومية، وضعت وزارة التعليم العالي والأبحاث خططاً للاستثمارات المستقبلية، وكونت اتحادات للاستفادة المواضيعية. وتمثل أهداف هذه الهياكل الجديدة فيما يلي:

- إنهاء حالة تشتت الجهود السائدة حالياً في المواقع وإضفاء الصفة المهنية على هذه الجهود وتعزيز تمويل مرحلة النضوج؛

- تعزيز التداؤب بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تعالج نفس الموضوع؛

وقد تم إنشاء اتحاد للاستفادة المواضيعية تحت اسم "استفادة الجنوب ( Valorisation Sud )" لتيسير نقل التكنولوجيا الملائمة لأسواق الجنوب. وتضم هذه المبادرة معهد البحوث لأغراض التنمية ومركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية ومعهد باستور وجامعات ما وراء البحار. وتعرض مبادرة "استفادة الجنوب" تقديم خدمات ومهارات موجهة نحو المشاريع المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على الوصول إلى أسواق ناشئة تنطوي على إمكانات نمو كبيرة:

- إتاحة حافظة تتكون من عدة مئات من براءات الاختراع والتكنولوجيا؛

- مشورة يسديها خبراء متخصصون في جميع مجالات الأنشطة في أسواق الجنوب؛

- شراكات مع مؤسسات بحثية وصناعات في الجنوب.

ويشكل برنامج دعم شبكات الأبحاث في أفريقيا، الذي تبلغ ميزانيته ١,٩ مليون يورو لفترة ثلاث سنوات، مثالا على هذه الإرادة السياسية لفرنسا. ويهدف البرنامج إلى إنشاء شبكات علمية فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب تُعنى بمواضيع ذات صلة بإشكاليات التنمية: الصحة العامة، الأمراض المهملة، أمراض الحضارة، الهندسة الزراعية والأمن الغذائي، التحضر وإدارة الأراضي، فضلا عن موضوع أفقي يتعلق بالبيئة وتغير المناخ. ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تعزيز الخبرات الوطنية للبلدان الشريكة بما يسمح لها بإيجاد حلول علمية ومبتكرة تلبي توقعات السلطات العامة واحتياجات السكان.

### ٣ - أمثلة لتجارب ناجحة ذات صلة برهانات الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١: خفض معدل الفقر المدقع والجوع

برنامج جوز التسمين

لقد ظل العلاج التغذوي لسوء التغذية عند الأطفال يستخدم منذ مدة طويلة مركبات غذائية من الحليب المحفف تحضر بالماء النظيف وتتطلب مراكز للتغذية. ويتوافر اليوم، بفضل أبحاث قام بها معهد البحوث لأغراض التنمية والشركة الفرنسية نوتريسيت (Nutriset)، غذاء علاجي جاهز للاستعمال، هو جوز التسمين. وفي البلدان النامية التي سجلت فيها الشركة والمعهد براءة اختراع، بوسع المؤسسات التجارية المحلية استخدام تلك البراءات لتطوير وتسويق منتجاتها الخاصة لدى الجهات المعنية بالمساعدات الإنسانية. ومن ناحية أخرى يدعو المعهد الجهات المستفيدة من "اتفاق الاستخدام" إلى إرجاع ١ في المائة من رقم مبيعاتها إلى المعهد لتمويل الأعمال البحثية التي يقوم بها لفائدة البلدان النامية.

الهدف ٤: خفض معدل وفيات الأطفال

داء اليد والقدم والفم في كمبوديا

يصيب الفيروس المعوي (EV71) (وهو الجرثومة المسببة لداء اليد والقدم والفم)، الأطفال دون سن الخامسة بصورة أساسية. وتتمثل مضاعفات المرض في تدهور الوظيفة التنفسية وظهور مشاكل عصبية، ويمكن أن تؤدي إلى الموت. وقد ظهرت الإصابات الأولى في كمبوديا في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وسمحت الروابط العلمية الوثيقة بين فرعي معهد باستور في كمبوديا وشنغهاي وجامعة هونغ كونغ بكفالة استجابة سريعة وفعالة لهذا التحدي الجديد (التعرف السريع على السلاسل الجينية بأكملها). ويظل باحثو الشبكة الدولية لمعهد باستور في حالة استنفار اعتبارا من الآن لتحديد عوامل الخطر المسببة لتفاقم المرض ولتطوير لقاحات.

الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات/الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى

منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل أثناء الحمل وفي فترة الرضاعة

يعود هذا الموضوع البارز الذي تعالجه الوكالة الوطنية للبحوث في مجال الإيدز والتهابات الكبد الفيروسية و معهد البحوث لأغراض التنمية في البلدان النامية إلى ٢٠ سنة مضت، عندما جرت المحاولات الأولى لوقاية الأمهات في نهاية فترة الحمل باستخدام مضادات الفيروسات العكوسة. وسمحت هذه المحاولات التي جرت في كوت ديفوار

وبوركينا فاسو بخفض معدل إصابة المواليد بمقدار النصف. وتستوحي منظمة الصحة العالمية من هذه النتائج في توجيهاتها منذ عدة سنوات، وقد أدمجت في البرامج الوطنية للبلدان. وأظهرت تجربتان حديثتان أجرينا على نطاق واسع أهمية معالجة الأمهات أو الأطفال علاجاً وقائياً طوال فترة الرضاعة من أجل خفض معدل انتقال المرض عن طريق لبن الأم.

الهدف ٧: حفظ البيئة

مشروع مكالا

يشكل الخشب (الخدمات، الطاقة، النشر) مصدر الطاقة المحلي الرئيسي في وسط أفريقيا. ويشتد الطلب على الخشب على جانبي نهر الكونغو، وفي العاصمتين برازافيل وكينشاسا اللتين يزداد عدد سكانهما. ويهدف مشروع مكالا إلى تزويد المدن بالحطب على نحو مستدام عن طريق التدخل في جميع مراحل القطاع، مع الحد من الأثر البيئي. ولتحقيق هذا الغرض يشغل المشروع ١٤ محطة لإعادة زرع الأشجار و ١٦ مشتلًا، ويطور أدوات منهجية ومسارات تقنية ملائمة للسياق الاجتماعي والبيئي المحليين. ويتولى مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية تنسيق المشروع بتمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي، ويستند المشروع إلى خبرات الدائرة الوطنية لإعادة زرع الأشجار (جمهورية الكونغو).

#### ٤ - تعزيز أهداف التنمية المستدامة

أنشأت فرنسا معاهد للتفوق، وهي منصات متعددة التخصصات في مجال مصادر الطاقة الخالية من الكربون. وتجمع هذه المعاهد المهارات من الصناعة والأبحاث العامة في إطار منطق الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص. وتُعنى بقطاعات التي لها أثر إيجابي على المناخ (كفاءة المباني أو وسائط النقل من حيث استهلاك الطاقة، أدوات السيطرة على الطاقة، الحرارة الجوفية، مصادر الطاقة البحرية المتجددة، الطاقة الشمسية، خزن الطاقة، الشبكات الذكية).

ومشاريع معاهد التفوق في مجال الطاقة الخالية من الكربون كما يلي:

- المعهد الوطني لتطوير التكنولوجيا البيئية ومصادر الطاقة الخالية من الكربون في ليون (محافظة الرون)
- مشروع بيكاردي للابتكارات النباتية والتعليم والأبحاث التكنولوجية (PIVERT) في فينيت (مقاطعة أواز)؛
- المشروع الفرنسي لمصادر الطاقة البحرية العامل في مجال مصادر الطاقة البحرية المتجددة في بريست (محافظة بريتان)؛

- مشروع النجوم الخضراء (Greenstars) العامل في مجال الطحالب البيولوجية في حوض تو (منطقة لانغدوك - روسيون)؛
- المعهد الفرنسي للمواد المستخلصة من الزراعة (IFMAS) العامل في مجال الكيمياء المرعية للبيئة في فيلينوف داسك (محافظة شمال بادكالي)؛
- معهد الخلايا الفلطائية - الضوئية (IPVF) في ساكلاي بمحافظة إيل دو فرنس؛
- مشروع الشبكة الفائقة (Supergrid) العامل في مجال الشبكات الكهربائية ذات التوتر العالي والعالي جدا في فيلوربان (محافظة رون - ألب)؛
- مشروع الطاقة الجوفية (Geodenergies) العامل في مجال التكنولوجيا الجوفية في أورليان (المحافظة الوسطى)؛
- معهد المركبات الخالية من الكربون والقادرة على التواصل لتيسير التنقل (Védécom) العامل في مجال وسائط النقل البري والتنقل الإيكولوجي في ساتوري (محافظة إيل دو فرنس).

## باء - مساهمة الأماكن الثقافية

### ١ - للثقافة دور أفقي في التنمية

اعتبارا من نهاية الثمانينات تعالت أصوات - العقد العالمي للتنمية الثقافية بقيادة اليونسكو (١٩٨٨-١٩٩٧)، والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية المعقود في ستوكهولم في عام ١٩٩٨، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢ - للإشارة إلى أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعي والبيئي للتنمية لا تكفي للإحاطة بتعقيدات مجتمعاتنا الحالية، وللتشديد على الدور الأفقي الذي تؤديه الثقافة في تحقيق الأهداف الإنمائية.

وتقوم العلاقة بين الثقافة والتنمية من ناحية على تنمية القطاع الثقافي بحد ذاته (التراث الثقافي، الصناعات الثقافية والإبداعية، الحرف، السياحة الثقافية، وما إلى ذلك)، ومن ناحية أخرى على كفاءة إعطاء الثقافة مكانتها المشروعة في جميع السياسات العامة، ولا سيما السياسات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد والعلوم والاتصالات والبيئة والتماسك الاجتماعي والتعاون الدولي.

والعلاقة بين الثقافة والتنمية علاقة متعددة الأشكال. فالثقافة تؤدي دورا أفقيا يتجاوز قيمتها الأصلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشكل محركا للتنمية.

وإذا كانت الثقافة غير مدرجة بشكل صريح في الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تؤثر مع ذلك تأثيراً مباشراً وغير مباشر في تحقيق هذه الأهداف. فمن ناحية يسمح البعد الثقافي للتنمية بتعزيز السيطرة الوطنية على المشاريع، وبمهد الطريق للحوار بين الثقافات والتماسك الاجتماعي. ومن ناحية أخرى ينطوي القطاع الثقافي على إمكانات اقتصادية كبيرة، لا سيما للبلدان النامية (تشكل السياحة المستدامة والصناعات الثقافية مصدرين استراتيجيين لإدراج الدخل ومكافحة الفقر). وأخيراً فإن المحافظة على التنوع الثقافي واللغوي، وكذلك تحسين سبل الاستفادة من الثقافة والمعلومات هما من ضمن عوامل الحكم الرشيد وتعزيز القيم الديمقراطية.

ومن هذا المنطلق اعتمدت اليونسكو الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي في عام ٢٠٠١، ثم اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في عام ٢٠٠٥. ويعترف الإعلان والاتفاقية بخصوصية السلع والخدمات الثقافية، لكونها تحمل الهوية والقيم والدلالة، وبحق الدول السيادي في اعتماد سياسات ثقافية. وقد أدت فرنسا دوراً نشطاً في الترويج لمبادئ الإعلان والاتفاقية، وتساهم في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، الذي أنشئ بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية. ويتمثل الغرض من هذا الصندوق المتعدد المانحين في تعزيز التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٥. ويسمح بدعم المشاريع التي تهيئ الفرصة لنشوء قطاع ثقافي ديناميكي، عن طريق أنشطة تسهل اعتماد أو تقوية سياسات أو صناعات ثقافية. وقد مول الصندوق ٦١ مشروعاً في ٤٠ بلداً من البلدان النامية منذ عام ٢٠١٠، بفضل ميزانية تتجاوز ٣٠ مليون يورو.

وقد أيدت فرنسا أيضاً اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٦٦/٦٥ المتعلق بالثقافة والتنمية في عام ٢٠١٠، خلال مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

وكذلك اعترف بالثقافة بوصفها الدعامة الرابعة للتنمية المستدامة خلال الدورة الثالثة للمؤتمر العالمي للمدن والحكومات المحلية المتحدة المعقودة في عام ٢٠١٠. ويؤكد التقرير المنبثق عن الدورة ما يلي:

- يشكل الحوار بين الثقافات أحد أكبر التحديات أمام الإنسانية، والإبداع مصدر لا ينضب لتغذية المجتمع والاقتصاد؛

- ينبغي أن تلقى التحديات الثقافية عناية مكافئة لما تلقاه الأبعاد الثلاثة الأصلية للتنمية.

وأخيراً تعمل اليونسكو على وضع "مجموعة من مؤشرات التنمية" لإثبات ما للثقافة من أثر متعدد الأشكال على التنمية. وتذكر اليونسكو في دليل النهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية الذي نشرته في عام ٢٠١٢ بأن "الثقافة قطاع يدر الدخل ويتيح فرص

العمل، كما أنها تشكل نقطة انطلاق مفضلة لتحقيق جملة أهداف منها استقلالية المرأة وتمتين أواصر المواطنة“.

## ٢ - السياسة الثقافية لفرنسا في مجال التنمية

تدمج فرنسا البعد الثقافي (التعاون الثقافي واللغوي والسمعي - البصري) في سياستها للتضامن والتعاون وتقديم المساعدة الإنمائية. وإلى جانب الترويج لثقافات البلدان الأخرى داخل الأراضي الفرنسية بوسائل منها على الأخص تنظيم ”مواسم ثقافية“، بالتعاون مع الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج (المعاهد الفرنسية، التحالفات الفرنسية)، يتجلى الدعم الثقافي الفرنسي لبلدان الجنوب وفق منظور التنمية في ثلاثة محاور كبرى:

١-٢ المساعدة على نشر الأعمال الثقافية عن طريق هياكل القطاعات الثقافية وهيئة بيئة مهنية تنفذ السياسة الثقافية لفرنسا في هذا المجال بصورة رئيسية من خلال برنامج ”إبداعات أفريقيا والكارابي (Afrique et Caraïbes en Créations)“ الذي يتولاه المعهد الفرنسي

يسمح برنامج ”إبداعات أفريقيا والكارابي“ المزود بمبلغ ٢,٢ مليون يورو سنويا، بدعم تنمية القطاعات الثقافية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي: دعم الإبداع، وتيسير وصول الفنانين إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وتشجيع نمو الاقتصاد الثقافي. وقد سمح البرنامج على الأخص بدعم المهرجان المقرر عقده كل سنتين المعنون ”أرقصي يا أفريقيا، أرقصي (Danse l'Afrique Danse)“ في عام ٢٠١٠، و”لقاءات التصوير الأفريقي في باماكو (Rencontres de la photographie africaine de Bamako)“ في عام ٢٠١١، وهما تظاهرتان تشكلاان واجهة عرض بارزة جدا للفنانين الأفريقيين وأعمالهم. ويقدم الدعم في كل سنة لما يناهز مجموعه ١ ٥٠٠ فنان، و ٤٠ مهرجاناً، و ٣٠ جولة.

## ٢-٢ دعم الصناعات الثقافية والاعتراف بالمنتجات في السوق الدولية

- دعم أدبيات الجنوب: موقع بوابة ثقافات الجنوب (culturessud.com)، مكتبة الجنوب في معرض الكتاب بباريس، برنامج المساعدة على نقل حقوق الملكية الفكرية من الشمال إلى الجنوب، برنامج المائة عنوان في هايتي، المساعدة على نشر الكتب وتوزيعها في أفريقيا؛

- تشجيع السينما في العالم عن طريق جناح السينما العالمية الذي يُشغله المعهد الفرنسي خلال مهرجان كان السينمائي؛

- المساعدة على الإنتاج عن طريق أمانة صندوق مساعدة السينما العالمية، بالتعاون مع المركز العالمي للسينما؛
- حفظ التراث السينمائي الأفريقي ونشره (١٥٠٠ فيلم) بالتعاون مع مكتبة السينما الأفريقية.

### ٣-٢ دعم تنمية القدرات المؤسسية والإدارية لبلدان الجنوب في المجال الثقافي

- تمهيد السبيل لوضع مشاريع التعاون المشتركة بين المؤسسات الفرنسية والأجنبية عن طريق استقبال مهنيي الثقافة من بلدان الجنوب في المؤسسات العامة الفرنسية: برنامج المهن والثقافة التابع لوزارة الثقافة والاتصالات، برامج التدريب الداخلي للمعهد الفرنسي؛
- استقبال المهنيين الأجانب في فرنسا في إطار مواضيعي معين: برنامج التدريب المعنون "تيارات العالم" التابع لوزارة الثقافة والاتصالات، برامج التدريب الداخلي للمعهد الفرنسي؛
- الجولات الدراسية الهادفة إلى إكساب بلدان الجنوب خبرات عملية في مختلف مجالات الثقافة؛
- تقديم الدعم للبلدان الراغبة في وضع استراتيجياتها الخاصة للإدارة الثقافية، عن طريق تنظيم معتكفات بشأن الإدارة الثقافية (حلقات مارو الدراسية)؛
- الاتفاقات التي يبرمها المعهد الفرنسي مع السلطات المحلية من أجل تنسيق وتيسير اتخاذ الإجراءات على الصعيد الدولي بالتعاون مع السلطات المحلية الفرنسية؛
- ويلاحظ تزايد نفوذ السلطات المحلية منذ أكثر من عشر سنوات (البلديات والمقاطعات والأقاليم) في الميدان الثقافي: ويجري إنشاء أفرقة كما يزداد حجم الميزانيات المكرسة للثقافة. ولذا أصبحت السلطات المحلية شركاء مفضلين، وكثيرا ما تتم هذه الشراكات في إطار اتفاقات تشمل التمويل المشترك لمشاريع أو هياكل.
- وعلى المستوى الأوروبي يقوم المعهد الفرنسي، الذي ينتمي إلى شبكات ثقافية أوروبية من قبيل شبكة العمل الثقافي الأوروبي (Culture-Action Europe)، والشبكة المهنية للفنون الاستعراضية (IETM)، بتعزيز صلاته مع المراكز الثقافية الأوروبية الأخرى، سواء عن طريق المعهد الوطني الأوروبي للثقافة، أو عن طريق توقيع اتفاقات ثنائية، على غرار الاتفاق المبرم مع معهد غوته في عام ٢٠١١ ومع المجلس البريطاني في عام ٢٠١٢، من أجل بناء شراكات وإنشاء مشاريع مع البلدان النامية. ويشارك المعهد أيضا في عمليات أوروبية مثل

مبادرة "More Europe"، والحملة الأوروبية لصالح الثقافة بالتعاون مع الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي.

### الاستنتاج

تواصل فرنسا جهودها من أجل إدماج الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي بانتظام في سياستها للتعاون الإنمائي، وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والحوار في هذا المجال. وتواصل أيضا جهودها من أجل تحسين إطار التنبؤات وزيادة الشفافية في عملها التعاوني، ومن خلال الأدوات التي اعتمدها لتقييم تنفيذ هذا العمل.

وستعدي فرنسا استراتيجيتها المستقبلية في مجال التعاون الإنمائي باستنتاجات المؤتمر المعني بالتعاون والتضامن الدوليين المعقود في الفترة ما بين أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وأوائل آذار/مارس ٢٠١٣، والذي شاركت في إطاره جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية في حوار بناء.

## مرفقات إحصائية

## أنواع الأنشطة الرئيسية للمساعدة الإنمائية

الفرق بين ٢٠١٠ و ٢٠١١ (بالنسبة المئوية)	بملايين اليورو		
	٢٠١١	٢٠١٠	
٤	٦١١٠	٥٨٧٩	المساعدات الثنائية
١٦-	١٧١٦	٢٠٣٥	التعاون التقني
١	٧٠٤	٦٩٧	بما في ذلك المنح الدراسية
٥٤	٢٦٥١	١٧٢٠	المساعدات في هيئة مشاريع (بما في ذلك القروض)
٤٥-	١٩٦	٣٥٥	المساعدات في هيئة برامج (عقود تخفيض الديون والتنمية، المساعدات المباشرة للميزانية، برنامج التكيف الهيكلي)
٣	٧٣٠	٧١٠	مساعدات متنوعة
٢٣-	٨١٧	١٠٥٩	إلغاء الديون وإعادة تمويلها
١٦-	٣٢٣٨	٣٨٧٢	المساعدات المتعددة الأطراف
١٣-	١٧٤٢	٢٠٠٩	المساعدات الأوروبية
٢٥-	٦٨٦	٩٠٩	بما في ذلك الصندوق الأوروبي للتنمية
٤-	١٠٥٦	١١٠٠	بما في ذلك ميزانيات المجتمعات المحلية
٢٠-	١٤٩٦	١٨٦٣	المساعدات المتعددة الأطراف خارج إطار الاتحاد الأوروبي
١٧-	٥٤٤	٦٥٨	بما في ذلك البنك الدولي
صفر	٣٠٠	٣٠٠	بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا
٢٧	٢٠٠	١٥٨	بما في ذلك المصارف الإقليمية
٢-	١٨٨	١٩٢	بما في ذلك الأمم المتحدة
١٠٢-	٥-	٢٤٧	بما في ذلك صندوق النقد الدولي
٤-	٩٣٤٨	٩٧٥١	مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية

المصدر: وزارة الخارجية.

## التوزيع القطاعي لإجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	بالنسبة المئوية
٥	٤	٤	١	الصحة
١٩	٢١	٢٢	٢٥	التعليم والتدريب المهني
٢	٣	٢	٢	بما في ذلك التعليم الأساسي
١١	١٣	١٤	١٨	بما في ذلك التعليم العالي
٤	٥	٧	٨	الزراعة والأمن الغذائي
١٣	٩	٧	٤	التنمية المستدامة
٨	٩	١٠	٦	دعم النمو
٢	٢	٢	١	الحكومة
٥٠	٤٨	٤٧	٥٤	إجراءات أخرى*
١٩	٢٣	١٥	٢٥	بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالديون

\* مساعدات الميزانية، المعونة المقدمة للاجئين، النفقات الإدارية، الهياكل والخدمات الاجتماعية، مساعدات غير مخصصة.

المصدر: لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## توزيع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الفرنسية حسب الأدوات

(بملايين اليورو)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٠٢٧	٥٧٩	٧٠٨	٥٦٤	٥٦٣	التدخلات من فئة المشاريع والمساعدات المتعلقة بالميزانية (المنح)
١٠٤٢	٤٧٦	٥٣٧	٢١٦-	٣٥٨-	التدخلات من فئة المشاريع والمساعدات المتعلقة بالميزانية (القروض)
١٢٦٠	١٢١١	١١١٧	١٢٣٧	١٣٣٧	التعاون التقني
١١١٥	١٠٠٩	٦٧٥	١٠٩٤	٢٧٨٩	تخفيف عبء الديون
١٤٣٥	١٨٨٦	١٥٨٦	١٨٩٢	١٩٧٨	نفقات أخرى غير قابلة للبرمجة
٢٠٠٩	٢٠٨٣	١٧٥٣	١٥٧٥	١٥٤٤	الاتحاد الأوروبي
١٨٦٣	١٨٠٦	١١٨٦	١٠٧٣	٥٩٢	المساعدات المتعددة الأطراف خارج إطار الاتحاد الأوروبي
٩٧٥١	٩٠٤٩	٧٥٦٢	٧٢٢٠	٨٤٤٥	المجموع

المصدر: لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## المساهمات الفرنسية في الأمم المتحدة في عام ٢٠١١

ملايين اليورو	
٨٨٣	المساهمات في الأمم المتحدة (الإلزامية والطوعية)
٧٨٣	بما في ذلك المساهمات الإلزامية
٤٧	بما في ذلك المساهمات الطوعية
٥٣	بما في ذلك المساهمات الثنائية - المتعددة الأطراف
٢٠٢	مجموع المساهمات المحسوبة ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية
١٠٦	بما في ذلك المساهمات الإلزامية
٤٤	بما في ذلك المساهمات الطوعية
٥٢	بما في ذلك المساهمات الثنائية - المتعددة الأطراف

المصدر: التقرير المقدم إلى البرلمان مرتين في السنة.

### توزيع المساعدات حسب فئات البلدان

صافي المدفوعات بملايين اليورو	المبلغ في عام ٢٠١١	النسبة المئوية	المبلغ في عام ٢٠١٠	النسبة المئوية
أقل البلدان نمواً	١ ٥٥٣	٢٥,٤	١ ١٠٦	١٨,٨
بلدان أخرى منخفضة الدخل	٦٧٢	١١,٠	٤٣٠	٧,٣
بلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)	١ ٥٧١	٢٥,٧	٢ ١٨١	٣٧,١
بلدان متوسطة الدخل (الشريحة العليا)	٨٤١	١٣,٨	٩٤٦	١٦,١
مساعدات إنمائية رسمية غير مقسمة على البلدان	١ ٤٧١	٢٤,١	١ ٢١٦	٢٠,٧
<b>مجموع المدفوعات الثنائية</b>	<b>٦ ١٠٩</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٥ ٨٧٩</b>	<b>١٠٠,٠</b>

صافي المدفوعات بملايين اليورو	المبلغ في عام ٢٠١١	النسبة المئوية	المبلغ في عام ٢٠١٠	النسبة المئوية
بلدان فقيرة ذات أولوية	١ ٣٥٥	٢٢,٢	٦٤٣	١٠,٩
بلدان أفريقية أخرى	١ ١٣٤	١٨,٦	١ ٩٧١	٣٣,٥
بلدان مارة بأزمات أو بفترات ما بعد الأزمة	١٤٧	٢,٤	٢٢٥	٣,٨
بلدان صاعدة	٧٢٣	١١,٨	٩٣٦	١٥,٩
بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط	١ ٠٢٢	١٦,٧	٦١٧	١٠,٥
بلدان أخرى	١ ٧٢٧	٢٨,٣	١ ٤٨٧	٢٥,٣
<b>مجموع المدفوعات الثنائية</b>	<b>٦ ١٠٩</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٥ ٨٧٩</b>	<b>١٠٠,٠</b>

صافي المدفوعات من غير الديون				
ملايين اليورو				
النسبة المئوية	المبلغ في عام ٢٠١٠	النسبة المئوية	المبلغ في عام ٢٠١١	
١٠,٩	٥٢١	١٠,٥	٥٤٨	بلدان فقيرة ذات أولوية
٢١,٩	١٠٥٠	٢١,٠	١١٠٠	بلدان أفريقية أخرى
٤,٧	٢٢٤	٢,٨	١٤٧	بلدان مارّة بأزمات أو بفترات ما بعد الأزمة
١٩,٥	٩٣٥	١٣,٨	٧٢٣	بلدان صاعدة
١١,٩	٥٦٩	١٨,٨	٩٨٣	بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط
٣١,١	١٤٨٧	٣٣,٠	١٧٢٧	بلدان أخرى
<b>١٠٠,٠</b>	<b>٤٧٨٧</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٥٢٢٨</b>	<b>مجموع المدفوعات الثنائية</b>

المصدر: وزارة الخارجية.

